«المجلس الوطني للثقافة».. جسر الكويت للتواصل الثقافي عربيا وعالميا

6

عقب اجتماع السلطتين بشأن تطورات الأحداث في الشمال

الحكومة لمجلس الأمة: لا خطر أمنيا أو عسكريا على حدودنا مع العراق

ربيع سكر

ترأس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم اجتماعًا نيابيًا حكوميًا موسعًا بمكتب المجلس حيث تم بحث وتدارس آخر مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وتداعياتها واحتمالاتها وكيفية التعاطي معها.

وحضر الاجتماع عن الجانب الحكومي رئيس مجلس الوزراء بالإنابة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالإنابة الشيخ خالد الجراح الصباح ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الجارالله الخرافي فيما حضره من الجانب النيابي 23 نائبًا.

كما حضر الاجتماع رئيس الأركان العامة للجيش الفريق ركن محمد الخضر ووكيل وزارة الداخلية الفريق عصام النهام ووكيل الحرس الوطني الفريق ركن مهندس هاشم الرفاعي ومعاون رئيس أركان الجيش لشؤون العمليات اللواء ركن محمد الكندري ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون العمليات اللواء جمال الصايغ وقائد العمليات في الحرس الوطني اللواء ركن فالح شجاع.

وشكر رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الاستجابة الحكومية السريعة لاجتماع مكتب المجلس ويؤكد عدم وجود ما يستدعي القلق مما يجري في العراق، وقال الغانم عقب الاجتماع: أؤكد انه لا يوجد اي خطر على الحدود لكن الاستعدادات قائمة لانه لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين وتابع الغانم: الحكومة ابلغتنا ان التنسيق مع الجانب العراقي على مستوى عال وكذلك مع الدول الصديقة والحليفة. وقال الغانم: النواب طلبوا اجراءات الحكومة في حال تفاقمت الاوضاع في العراق واحتمال وجود نازحين، وأضاف الغانم: الحكومة والقوات المسلحة عرضت بالتفصيل مدى جاهزيتها وزاد الغانم: التنسيق بين اضلاع القوات المسلحة عالي المستوى واستفاد من التجارب السابقة وقال الغانم: نقلنا كممثلي الامة تقديرنا لكافة منتسبي القوات المسلحة وكلنا ثقة بقدرتهم على حماية امن البلاد.

وأضاف الغانم: الحكومة ردت على استفسارات النواب بالتأكيد ان هناك غرفة عمليات لأي طارئ لضمان الامن الاجتماعي ومواجهة الحرب الالكترونية التي تثير الهلع وقال الغانم: كل مواطن خفير وعليهم الابتعاد عن الاشاعات، وتابع الغانم: التمسك بالوحدة الوطنية هو سلاحنا الاقوى تجاه اي تحديات او تهديدات وقال الغانم: ما يعنينا تجاه الاحداث التي تجري في العراق هو استقرار الكويت وامنها. من جانبه أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح عدم وجود أي قلق أو خطر عسكري نتيجة الاضطرابات الحاصلة في الأراضي العراقية بالقرب من حدودنا الشمالية.

جاء ذلك في تصريح للصالح بمجلس الأمة اليوم عقب الاجتماع النيابي الحكومي الذي عقد بمكتب المجلس اليوم للاطلاع على التطورات التي شهدتها بعض المناطق العراقية القريبة من الحدود الكويتية. وقال الصالح «أكدنا للنواب أنه لا خطر أمني أو عسكري على الحدود الآن، كما أكدنا على ما صرحت به وزارة الخارجية ورئاسة الأركان بأن الحكومة مستعدة بشكل دوري بخطة طوارئ متكاملة بشقيها العسكري والمدني».

وأضاف أن الحكومة حريصة كذلك على تأمين الأمن الغذائي وتوافر السلع الاستهلاكية، وهناك متابعة واجتماعات دورية لفريق الطوارئ برئاسة وزير التجارة حتى بدون حصول هذه الأحداث.

وأكد الصالح حرص الحكومة الكويتية على استتباب الأمن في العراق والذي سينعكس علينا داخل الكويت، قائلًا «وقوفنا مع الجانب العراقي كما أعلن عنه سيدي سمو الأمير – حفظه الله ورعاه – قد تجلى في شهر فبراير الماضي عندما دعت الكويت جميع دول العالم إلى مؤتمر إعادة إعمار العراق الذي أسفر عن تقديم ثلاثين مليار دولار لدعم العراق من الدول المشاركة في هذا المؤتمر».

من جانب آخر قال الصالح إنه «تفعيلًا للمادة 83 من قانون لجنة المناقصات الجديد فإن الجهاز المركزي للمناقصات عندما شعر بوجود تقاعس من إحدى الجهات سواء بقصد أو من دون قصد نتج عنه شبهة إضرار بالمال العام، قام الجهاز بالمبادرة بإخطار مجلس الوزراء الذي كلف هيئة الفساد ببحث هذه المناقصات».

وشدد على أن هذا النهج سيستمر تجاه أي مناقصات توجد أخطاء بإجراءاتها أو مناقصات لا يتم توضيحها سواء في التأهيل أو الترسية ينتج عنها شبهة أضرار بالمال العام، مؤكدًا أن هذا النهج سيسري حتى على الجهاز المركزي للمناقصات نفسه، بالإحالة إلى هيئة مكافحة الفساد لبحثها واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها. يذكر أن اجتماع مكتب المجلس عقد بحضور 23 نائبًا، وحضره من الجانب الحكومي كل من رئيس مجلس الوزراء بالإنابة وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

الغانم متوسطا الرويعي والوزراء الخالد و الجراح و الصالح و الخرافي (تصوير: محمد صابر)

جانب من الاجتماع النيابي الحكومي امس

◆ الغانم: الحكومة ابلغتنا بالتنسيق على مستوى عال مع العراق والدول الحليفة

◆ الوزير أنس الصالح: لدينا خطة حكومية متكاملة لمواجهة الطوارئ

جانب آخر من الاجتماع

في تقرير لمجلس الأمة عن الحصاد البرلماني بالأرقام والإحصائيات

المجلس يحيل في دور الانعقاد السابق تقرير مصروفات «الداخلية» للحكومة

◆ وافق المجلس على طلب السبيعي بتكليف لجنة الخارجية بحث تصريحات رئيس الفلبين عن العمالة المنزلية

◆ تكليف لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بالتحقيق في حادثة وفاة الطالب عيسى البلوشي

أصدر مجلس الأمة في 35 جلسة عادية وتكميلية وخاصة وافتتاحية وختامية عقدها مجلس الأمة خلال دور الانعقاد العادي الثاني عشرات القرارات، ووفق تقرير أعده مجلس الأمة تنشره «الوسط» على حلقات، تنوعت ما بين التشريعات والاستجوابات والرسائل والتصديق على المضابط وطلبات المناقشة والتوصيات. والى التفاصيل: جلسة 7 فبراير 2018: استكمل المجلس نظر طلبي المناقشة بشأن القضية المناقشة، وتحدث باقي الأعضاء المسجلين. وافق المجلس على إحالة التقرير الأول للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن تقرير ديوان المحاسبة وتقرير وزارة الداخلية بشأن التحقق من مصروفات الضيافة والحفلات والهدايا والرحلات بوزارة الداخلية للسنتين الماليتين 2014 / 2015 ـ 2015 / 2016، إلى الحكومة بالتوصيات الواردة في التقرير، وقد تضمن التقرير ثلاث توصيات.

وافق المجلس على 9 اتفاقيات مع عدد من دول العالم وإحالتها إلى الحكومة، حيث جاءت نتيجة التصويت موافقة 40 عضوًا من إجمالي الحضور 40.

جلسة 13 فبراير 2018: وافق المجلس على رسالة النائب الحميدي السبيعي بتكليف لجنة الشؤون الخارجية بحث موضوع التصريحات الصادرة بخصوص العمالة الفلبينية على أن تقدم اللجنة تقريرها قبل جلسة 6 مارس 2018

قرر المجلس الموافقة العامة، على الإحالات الواردة في جدول الأعمال من دون أي ملاحظات. وافق المجلس على طلب قدمه بعض الأعضاء بتكليف لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بالتحقيق في حادثة وفاة الطالب عيسى البلوشي ومشكلة الطالب الكويتي حسين الموسوي في أستراليا والحوادث المشابهة على أن تقدم اللجنة تقريرها للمجلس خلال شهر.

وافق المجلس على المداولة الأولى لمشروع القانون بتعديل المادة 29 من القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش بأن يتم قبول غير الكويتيين بوظائف داخل الجيش، بموافقة 44 عضوًا وعدم موافقة 5 أعضاء وامتناع عضو واحد، وقرر المجلس تأجيل المداولة الثانية للجلسة القادمة لدراسة التعديلات التي قدمت في الجلسة ووافق عليها قبل إقرار المداولة الأولى.

وافق المجلس على المداولة الأولى بتعديل بعض أحكام قانون محكمة الأسرة الصادر بالقانون رقم (12) لسنة 2015، بموافقة 42 عضوًا من إجمالي الحضور وعددهم 45 عضوًا، مع إعادة التقرير إلى اللجنة التشريعية والقانونية لضبط الصياغة قبل نظر المداولة الثانية بعد موافقة المجلس على تعديل يجيز حق الطعن في مسائل الأحوال الشخصية للنائب العام وذوي الشأن.

جلسة 14 فبراير 2018: نظر المجلس 26 تقريرًا للجان مدرجة على جدول الأعمال وانتهت بتوصيات، وقد شارك عدد من الأعضاء في النقاش وانتهى المجلس إلى إحالة جميع التقارير التالية بما تضمنته من توصيات إلى الحكومة:

– التقرير الخامس للجنة حماية الأموال العامة (بصفتها لجنة تحقيق) بشأن حفظ الهيئة العامة لمكافحة الفساد البلاغات المقدمة إليها وأسباب الحفظ والشكوى المقدمة من رئيس وأعضاء مجلس الأمناء، ووافق المجلس على توصيتين.

– التقرير السابع للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل (بصفتها لجنة تحقيق) عن الأسباب التي أدت إلى وفاة النائب السابق فلاح مطلق الصواغ – رحمه الله – ووافق المجلس على 5 توصيات.

– التقرير الأول للجنة حقوق الانسان بالتحقيق في مدى تطبيق الاتفاقيات الدولية والقوانين والإجراءات المتعلقة بوضع نزلاء السجون ووافق المجلس على 53 توصية.

– التقرير الأول للجنة دراسة الظواهر السلبية بالتحقيق في ظاهرة انتشار وتعاطي المخدرات خصوصًا بين النشء وداخل السجون والاقتراحين برغبة ووافق المجلس على 7 توصيات.

– التقرير الأول للجنة البيئة بالتحقيق في قضية نفوق الأسماك مع كل الجهات والأطراف ذات الصلة ووافق المجلس على 6 توصيات.

– التقرير السادس عشر للجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق بشأن المخالفات المالية والإدارية بوزارة الإعلام والجهات التابعة لها... انتهت اللجنة إلى إحالة الموضوع على النيابة العامة ووافق المجلس على 21 توصية:

– التقرير السابع عشر للجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق بشأن ما تضمنته الرسالة عن هيئة أسواق المال ووافق المجلس على 11 توصية. – تقرير لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات من ميناء الشويخ ومخالفات وملاحظات ديوان المحاسبة ووافق المجلس على 12 توصية. – تقرير لجنة التحقيق في أسباب استقالة رئيسة مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية ووافق المجلس على توصيتين. – التقرير الثالث والعشرون للجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة بشأن ادعاء الإعاقة، وإعادة التقييم الطبي وازدحام المراجعين وتأخر صرف الأثر الرجعي وافق المجلس على 16 توصية.

– التقرير العاشر للجنة الشؤون الخارجية عن متابعة الإجراءات الحكومية المتخذة في شأن حادثة الاعتداء على الإطفائي الكويتي الذي يدرس بالمملكة الأردنية الهاشمية.

– التقرير السابع بعد المائة للجنة المرافق العامة عن قضية تطاير الحصى. – التقرير الأول للجنة الأولويات بمتابعة إصدار الحكومة للوائح التنفيذية للقوانين الصادرة من المجلس ووافق المجلس على 3 توصيات. – التقرير 117 للجنة المرافق العامة بدراسة موضوع الازدحام المروري والحلول القصيرة والمتوسطة والطويلة لإنهائه. تقرير لجنة المرافق بشأن دراسة موضوع الازدحام المروري ووافق المجلس على 13 توصية. – التقرير الثالث والخمسون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بدراسة أسباب عدم تطبيق قانوني العمالة المنزلية ووافق المجلس على 5 توصيات.

– التقرير الأول للجنة حماية الأموال العامة بشأن ملاحظات ديوان المحاسبة على الحساب الختامي للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية للسنة المالية 2007 / 2008... انتهت اللجنة إلى إحالة الموضوع على النيابة العامة.

– التقرير السادس للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن فحص وتدقيق جميع المستندات والإجراءات المتعلقة بعملية قيام الهيئة العامة للاستثمار ببيع الشركة الكويتية لتعليم قيادة السيارات... انتهت اللجنة إلى إحالة الأوراق إلى النيابة العامة ووافق المجلس على 10 توصيات.

– التقرير السابع للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقارير ديوان المحاسبة عن فحص وتدقيق كل المستندات والإجراءات المتعلقة بعملية قيام الهيئة العامة للاستثمار ببيع شركة المنتجات الزراعية الغذائية، وانتهت اللجنة إلى إحالة الأوراق للنيابة العامة ووافق المجلس على 8 توصيات بشأن المنتجات الزراعية الغذائية. – التقرير الثامن للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن عمليات بيع الشركات التي تمتلك الهيئة العامة للاستثمار أكثر من 50% من رأسمالها والتي تنوي بيعها ووافق المجلس على 18 توصية.

– التقرير التاسع للجنة حماية الأموال العامة حول العقد المبرم بين شركة نفط الكويت وشركة (شل) العالمية... انتهت اللجنة إلى إحالة الأوراق للنيابة العامة ووافق المجلس على 4 توصيات.

– التقرير العاشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن التجاوزات التي لحقت بالأموال العامة وأملاك الدولة العائدة لمؤسسة الموانئ الكويتية من قبل شركة كي جي ال للاستثمار وشركاتها التابعة والزميلة... انتهت اللجنة إلى إحالة الأوراق على النيابة العامة ووافق المجلس على 8 توصيات. – التقرير الحادي عشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة على العقد المبرم بين وزارة المالية وشركة إدارة المرافق العمومية (المستثمر شركة مجموعة عدنان الصالح التجارية) بشأن منتزه حولي الترفيهي... انتهت اللجنة إلى إحالة الأوراق للنيابة العامة بشأن واقعة الإضرار بأموال ومصالح إدارة أملاك الدولة.

– التقرير الثاني عشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة بشأن التعاقدات التي سبق أن ابرمتها الحكومة لإنجاز مشروعات بطريق البناء والتشغيل التحويل (B.O.T)

– التقرير الثالث عشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة بشأن تكليف مجلس الأمة حول بعض جوانب التصرف في أملاك الدولة العقارية. – التقرير الرابع عشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير الديوان عن عقد استثمار مشروع تطوير المنطقة الحرفية غرب أبو فطيرة.

– التقرير الخامس عشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن العقد المبرم بين وزارة المالية وشركة إدارة سوق الجمعة التجارية بشأن تطوير سوق الجمعة ـ منطقة الري... انتهت اللجنة إلى الإحالة للنيابة العامة لوجود شبهة جريمة من جرائم الاعتداء على المال العام. وافق المجلس على المداولة الأولى بتعديل بعض أحكام القانون رقم [98] لسنة 2018 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 29 عضوًا وعدم موافقة اثنين وامتناع ثلاثة من 34 إجمالي الحضور، وتقرر تأجيل المداولة الثانية إلى الجلسة القادمة. وافق المجلس على تكليف لجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق في كل المخالفات التي جاءت في مداخلة النائب شعيب المويزري أثناء مناقشة التعديلات على بعض أحكام قانون الصندوق الوطني لتنمية ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أن يقدم الإثبات على ذلك.

جلسة 6 مارس 2018: وافق المجلس على طلب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي، بإدراج الاستجواب الموجه إليه من النائبين رياض العدساني ود.عادل الدمخي على جدول أعمال الجلسة.

وافق المجلس على مناقشة الاستجواب في جلسة الأربعاء التكميلية بعد موافقة الوزير. وافق المجلس على تمديد عمل لجنة الإحلال وأزمة التوظيف لتقديم تقريرها عن طلبي المناقشة المقدمين من بعض الأعضاء في شأن قضية البطالة في البلاد إلى تاريخ 29 مايو 2018.

وافق على تكليف لجنة حقوق الإنسان التحقيق في الحوادث المتكررة لمحاولات الانتحار من قبل (البدون) والوقوف على أسبابها وآثارها وكيفية معالجتها ومدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان بهذا الشأن. وافق المجلس على رفع الحصانة عن النائب فراج العربيد في القضية رقم [2016 / 1269] حصر العاصمة، وجاءت نتيجة التصويت بموافقة [25] عضوًا من أصل [39] إجمالي الحضور.

وافق المجلس الأمة الموافقة على المداولة الثانية بتعديل المادة 29 من القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش بقبول غير الكويتيين في وظائف بالجيش الكويتي، وكانت نتيجة التصويت موافقة [52] عضوًا وعدم موافقة [5] وامتناع عضو واحد، وأحال المجلس القانون إلى الحكومة. وافق المجلس على المداولة الثانية على مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون محكمة الأسرة الصادر بالقانون رقم (12) لسنة 2015، وجاءت نتيجة التصويت التي تمت نداء بالاسم بموافقة 50 عضوًا وعدم موافقة عضو واحد من إجمالي الحضور وعددهم 51 عضوًا، وأحال المجلس القانون للحكومة.

وافق المجلس على المداولة الثانية تعديلات قانون صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بموافقة 47 عضوًا وعدم موافقة عضو واحد، وأحال المجلس القانون على الحكومة.

وافق المجلس على المداولتين الأولى والثانية للاقتراحات بقوانين ومشروع قانون بتعديل قانون إنشاء هيئة مكافحة وحظر تعارض المصالح وقواعد السلوك العام في مداولتيه الأولى والثانية، وأحال المجلس القانون على الحكومة.

نظر المجلس طلب مناقشة بشأن الوثيقة الاقتصادية (البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية –استدامة) وبعد الانتهاء من المناقشة قدم بعض النواب 6 توصيات ولكن لم يتم التصويت عليها في الجلسة لعدم توفر النصاب. جلسة 7 مارس 2018: ناقش المجلس الاستجواب المقدم من النائبين رياض العدساني ود.عادل الدمخي الى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي وانتهى المجلس من مناقشة الاستجواب دون تقديم أي اقتراحات.

قاعة عبدالله السالم

دعـــوة

لحضور اجتماع

الجمعية العامة العادية وغير العادية

يسر إدارة

شركة سوليدير العالمية العقارية ذ.م.م

دعوة الشركاء الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية، والمزمع عقده يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٨/٨/١ الساعة العاشرة صباحا في مقر الشركة الكائن في القبلة، قطعة ٢، بلوك ٦، مكتب ١٢١

مدير الشركة